

Distr.
GENERAL

A/52/458
14 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٣٩ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

باسم وفود أنغولا وإيطاليا والبرازيل وجامايكا وجنوب أفريقيا وشيلي وفيجي ومالطة والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية والهند وهولندا واليابان وباسم بلدي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه مذكرة معلومات عن اللجنة العالمية المستقلة المعنية بالمحيطات.

وأكون ممتنًا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرافقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) أنطونيو مونتيرو
السفير
الممثل الدائم للبرتغال
لدى الأمم المتحدة

مرفق

مذكرة معلومات عن اللجنة العالمية المستقلة المعنية بالمحيطات

١ - استعرضت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة، التقدم المحرز خلال السنوات الخمس التي انصرمت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. وقد قامت الجمعية العامة، فضلاً عن مناقشتها للقضايا العامة المتعلقة بالعلومة، والتنمية الاقتصادية، والتكنولوجيا، والتمويل، بتركيز معظم مناقشاتها الموضوعية القطاعية على المياه العذبة، والغابات، وتغيير المناخ. غير أنه يبدو أن المناقشات أغفلت الترابط القائم بين مجالات هذه المواضيع الثلاثة والمحيطات، التي هي بمثابة القلب في المحيط الحيوي للأرض. وستتناول لجنة التنمية المستدامة على وجه التحديد المحيطات والبحار بوصفها موضوعاً قطاعياً في دورتها لعام ١٩٩٩. لذلك فإن الدورة الحالية للجمعية العامة هي الفرصة السانحة لتقديم أعمال اللجنة العالمية المستقلة المعنية بالمحيطات. أما تقرير اللجنة فمن المزمع استكماله خلال سنة ١٩٩٨، وهي السنة الدولية للمحيطات، ويأتي في الوقت المناسب كي يسهم في الاستعراض الذي ستجريه لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٩.

معلومات أساسية

٢ - إن عدداً كبيراً من المنظمات، الحكومية وغير الحكومية على السواء، يهتم بجانب محدد من المحيطات - كالقانون وتسوية المنازعات، والبيئة، والبحث العلمي والتدريب، ومصائد الأسماك، والشحن، والسياحة. غير أنه لم تحاول منظمة أو هيئة بمفردها، باستثناء الجمعية العامة، أن تنظر على نحو متكامل في المشاكل المعقدة والمتحدة الجوابن للمحيطات. وما زال صانعو السياسة والجمهور العام على غير علم أو في حالة من عدم الاهتمام بالأهمية الحيوية لمحيطات العالم بالنسبة لصحة البيئة العالمية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وانطلاقاً من هذه النظرة، أخذ الدكتور ماريو إسكارييس، الذي كان آنذاك رئيس جمهورية البرتغال، زمام المبادرة في بدء عمل اللجنة العالمية المستقلة المعنية بالمحيطات، في طوكيو في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥. وتتخذ هذه اللجنة مكانها بين سلسلة طويلة من اللجان المستقلة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبيئة، والسلم، والمساواة وحقوق الإنسان. وهدف اللجنة هو في المقام الأول تبنيه الجمهوري وزعماء العالم إلى دور المحيطات في بقاء هذا الكوكب، والأخطار التي تحيق بالمحيطات وبالاستعمال الأكثر سلماً واستدامة للمحيطات، كما تهدف إلى اقتراح سبل تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة البحار على المستوى الوطني والإقليمي وال العالمي.

الأنشطة

٣ - وللجنة، إذ تراعي طبيعة هذه المسائل المتعددة الوجه، تجمع ٤٠ من الأشخاص المتميزين. وتعقد اللجنة جلسات عامة في ست مدن ساحلية في أنحاء العالم، تقع في البلدان التالية: اليابان والبرازيل وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا والبرتغال. كما نظمت سلسلة من أفرقة الدراسة المتعددة

التخصصات بمشاركة من خبراء خارجيين بالنسبة للمناقشات المتعتمدة بشأن عدد من كبرى المسائل المتعلقة بالمحيطات. وكما هي الحال بالنسبة للجان السابقة، يعمل الأعضاء بصفتهم الشخصية، مما يسمح لهم باتخاذ مواقف مستقلة. وقد أنشأت اللجنة موقعاً خاصاً بها على شبكة الانترنت لإبلاغ مستعملها هذه الشبكة بشأن أعمالها، وتوفير صلة بالمنظمات العامة والخاصة الأخرى التي تتناول المحيطات، وتوليد تغذية ارتجاعية من زوار موقعها.

٤ - وتعتبر اللجنة أن استعمال المحيطات للأغراض السلمية في إطار ممارسة الدول لسيادتها ذو أهمية متزايدة يضفي حجم سكان العالم المتزاول وتنامي الاقتصاد المحمول بحراً على حيز محدد من المحيطات. وتدرس اللجنة مدى واقعية النهج الجديدة إزاء الحيلولة دون وقوع المنازعات أو إزاء حل المنازعات بقصد الحدود البحرية والمطالبات المتعارضة بشأن موارد المحيطات.

٥ - واللجنة متزنة بتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - وهي الإطار القانوني والمؤسسي بالنسبة للمحيطات - ويعزز فعاليتها، مع مراعاة دور كل من الجمعية العامة والوكالات المتخصصة وللجنة التنمية المستدامة والمنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية. وتفهم اللجنة أن نقطة انطلاقها هي الحاجة إلى تحقيق المقاصد والأهداف التي حددتها مؤتمر قمة الأرض المعقد في ريو والمتجسدة في جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما في الفصل ١٧ منه بشأن المحيطات، وتأخذ في الاعتبار نتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة.

٦ - وفيما يتعلق بالاهتمامات الاقتصادية، تنظر اللجنة في مدى إمكانية تطبيق النظرية الاقتصادية المعاصرة على إدارة المحيطات في سياق التنمية المستدامة، على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتجري تقييمًا لفعالية الوسائل السياسية البديلة في تحسين الطريقة التي يعامل بها بنو البشر المحيطات.

٧ - وفي مجال العلم والتكنولوجيا، ستنظر اللجنة في الحالة الراهنة للمحيطات، وتفاعلها مع سائر عناصر البيئة العالمية، واستخدام علوم وتكنولوجيا المحيطات في استكشاف المحيطات وحماية البيئة البحرية.

٨ - إن الفروق في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعني أن البلدان تختلف في قدرتها على الاستفادة من استعمالات المحيطات والتكيف مع التغيرات في البيئة البحرية. وبروح من تحقيق تضامن أكبر بين جميع البلدان، للتوصل إلى مزيد من العدل فيما بينها، تدرس اللجنة مزايا بدائل خطط بناء القدرات وسائل إصلاح هذه الاختلالات، بما في ذلك أبعادها المتعلقة بالشمال والجنوب.

٩ - إن استيعاب جميع هذه المسائل هو هدف اللجنة الإجمالي لاستئناف وعي الجمهور العام والسياسيين وصانعي القرارات في جميع قطاعات المجتمع المدني. ولا بد من اتباع بعض النهج الجديدة بغية كفالة مشاركة جميع الجهات الفاعلة في شؤون المحيطات. ولا بد من دراسة إمكانية استحداث

استراتيجية متماسكة في هذا المجال بالنسبة للقرن القادم. وسيتمشى هذا مع الخطوات الملحوظة التي ستتخذ لكفالة استعمال المحيطات في القرن القادم على نحو سلمي ومستدام.

النواجع

- ١٠ - من المتوقع أن تسهم نواجع اللجنة في المناقشة الدولية بشأن المحيطات التي تجري في مختلف المنتديات الحكومية الدولية وغير الحكومية. وسيستند تقرير اللجنة النهائي على النتائج والتوصيات التي تستنتقها من أفرقة الدراسة المذكورة أعلاه، ومن المناقشات المتعتمدة فيما بين أعضاء اللجنة أنفسهم، ومن الإسهامات الخارجية. ويجري تنظيم الدورة الختامية للجنة لتكون في لشبونة في إطار السنة الدولية للمحيطات، ١٩٩٨، جنبا إلى جنب مع "المحيطات: تراث للمستقبل".
- ١١ - وستقدم اللجنة نتائج أعمالها إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٨، عندما تنظر في السنة الدولية للمحيطات، كي تسهم في توصيات الجمعية العامة بقصد مستقبل المحيطات وفي توصيات لجنة التنمية المستدامة عندما تتناول مسألة المحيطات والبحار كموضوع قطاعي في عام ١٩٩٩.

- - - - -